

العام ١٩٧٤ أكثر من ٥٠ مستعمرة يهودية في الضفة الغربية والجولان وغزة وسيناء .

وتسجل الكاتبة أيضا عمليات سلب الاراضي ومصادرتها بالقوة وبكل الحيل والوسائل في أنحاء الاراضي المحتلة ، وتذكر ان بعض الذين مارسوا سلب اراضي العرب في المثلث والجليل بعد العام ١٩٤٨ نقلوا بعد عام ١٩٦٧ الى اراضي « الامبراطورية » الجديدة لكي يستخدموا خبرتهم السابقة في سلب الاراضي ومن أمثلة هؤلاء حايم كهيتي الذي يمارس سلب اراضي العرب في منظمة بيت لحم . وهكذا لم تسند المهات الى رجال الاحتلال وخدمه بالصدفة ، بل ان « الرجس المناسب وضع في المكان المناسب ! » .

وتبرز الحماية مدى تعارض كل أساليب الاحتلال هذه ، مع معاهدات جنيف وقرارات الامم المتحدة ولكن في كل مرة حاولت اقتباس هذه المعاهدات أو القرارات في قاعات المحاكم العسكرية ، منعها الغضاة من ذلك وسخروا منها .

مقاومة وصمود

تقول غلبيتسيا لانغر عن العرب انهم « شعب قوي الشكيمة لا يفهم لغة القوة » وفي فصول الكتاب تقدم صوراً عديدة من صور المقاومة والصمود وتنقل الى القارئ الاسرائيلي عكس الصورة التي حاولت وسائط الاعلام الصهيونية رسمها له عن العرب . الكثيرون من المعتقلين وقتلوا في وجه الغضاة بعد ان أصدروا الاحكام الجائرة ضددهم وأنشدوا بصوت واحد : « بلادي ، بلادي ! » ، ولم تنقل الصحف الاسرائيلية هذه الحقيقة الى قرائها ، والكثيرون رفضوا طلب اي استرحام من المحكمة التي أعلنوا عدم اعترافهم بها . المعتقل محمد خليل علي حسن ، مثلاً ، قال لغضاته : « انني لم أحضر اليكم في تل أبيب ، بل انتم جئتم الي في نابلس فانا اذن يجب أن أحاكمكم ! » . (ص ٢١٣) .

الصبي صبحي من رام الله ، قال للمحكمة التي حاكته على سلسلة من الاعمال الفدائية التي نفذها : « لست مذنباً لادافع عن نفسي ، لقد قتت بواجبي المقدس ... » (ص ٨٠) .

ونيل تيلاني ، الذي طرد من رام الله الى الضفة الشرقية واعتقل بعد ذلك خلال عملية

الكثيرون منهم الا بعد اللجوء الى محكمة العدل العليا .

وتذكر المحامية في فصول كتابها انها ليست الوحيدة التي تدافع عن ضحايا الاحتلال في المحاكم فقد سار معها في « طريق العذاب » المحامي علي رافع والمحامي حنا نقاره والمحامي صبري جريس والمحامي غازي كبير وعدد قليل من المحامين في الضفة الغربية . وتذكر لانغر ان سلطات الاحتلال كانت احياناً تمنع المحامين العرب في اسرائيل من دخول الاراضي المحتلة بهدف الدفاع عن موكلتهم في المحاكم العسكرية في مناطق الاحتلال وذلك بموجب قوانين الطوارئ لعام ١٩٤٥ .

٣ - الإبادة الجسدية : تتعرض الكاتبة في أكثر من مكان الى حقيقة ان القتل لم يكن مجرد رغبة كاملة في نفوس المحتل وقضاة ، بل انه نفذ كلما سئحت الفرصة لذلك ، فانتساء الحرب وبعدها مباشرة « أحرقت مياه نهر الأردن » بدماء كل من حاول العودة الى بيته من النازحين الى الضفة الشرقية . وبعد الحرب بأيام « ... جاء الجنود الاسرائيليون الى رفح الشرقية . طرقتوا الابواب ، وأخرجوا الرجال وساقوهم الى مسافة أمتار من البيوت . بعد ذلك سمعنا طلقات الرصاص ، وعندما خرجنا شاهدنا جثثهم وهم يرتعدون البيجامات ... » (على لسان مواطنة من رفح - ص ٢٤١) .

وتتعرض الكاتبة الى محاولات ابادة الوجود السياسي العربي في الاراضي المحتلة . فقد صدرت أحكام جائزة ضد كل من حاول تأسيس « أكثر التنظيمات براءة » وقمعت المظاهرات بالقوة مهها كانت سلمية . وشوهت مناهج التعليم وغير ذلك . في نفس الوقت تصف الكاتبة كيف مارست سلطات الاحتلال غرس الوجود الصهيوني في الاراضي المحتلة . وأكثر ما أثار استمزازها صورة المستوطنين اليهود الذين أقاموا في بناية الحكم العسكري في الخليل وأقاموا الحفلات قرب غرف السجن على مرأى ومسمع السجناء العرب ، ولعب أولادهم في ساحة المعتقل ، وكان هؤلاء النواة لما عرف بعد ذلك بمستوطنة « كريات اربع » التي اقيمت على أرض العرب في الخليل . وتسجل الكاتبة ان السلطات الصهيونية أقامت حتى منتصف